

ابن أجروم ومذهبه النحوى

د. عصام عبدالرحيم محمد

كلية الآداب بسوهاج

قسم اللغة العربية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فموضوع هذا البحث: (ابن أجروم ومذهبه النحوى)

وابن أجروم من علماء النحو الذين عاشوا فى أواخر القرن السابع الهجرى، وأوائل القرن الثامن الهجرى (٦٧٢ - ٧٢٣ هـ)، وقد اشتهر بمصنفه: "المقدمة الأجرومية فى مبادئ العربية"، الذى ذاع صيته وعم نفعه، وبأصاحبه مكانة رفيعة فى الدرس النحوى، على الرغم من بساطته، إذ لا يعدو كونه مقدمة فى النحو وضعت للمبتدئين بأسلوب سهل موجز. وخلال إطلاعى على تراجم بعض النحاة فى كتاب "بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة" لجلال الدين السيوطى، وجدت فى حديثه عن ابن أجروم يقول (٢٣٨/١) "استفدنا من مقدمته انه كان على مذهب الكوفييين فى النحو، لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر فى انه معرب وهو رأيهم، وذكر فى الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم وأنكروا البصريون فتفطن" وقد أثار فى نفسى هذا الحكم رغبة ملحة فى معرفة هذا النحوى الكوفى المتأخر، ودراسة مذهبه، ووجهته العلمية، لا سيما أنه من النحاة الذين لم يحظوا بدراسات متخصصة تكشف عن شخصياتهم وتبين آرائهم لندرة كتبه المتاحة، كما أننى أحسست أن الحكم بكوفيته يحتاج إلى دقة وبيان وما يؤيده من الأدلة العلمية. فمضى أنه كوفى انه يؤيدهم، ويسير معهم، ويستمد من أصولهم، ويتكلم بمصطلحاتهم، ويذهب مذهبهم فى المسائل التى كان فيها خلاف بينهم وبين البصريين، ففقت بدراسة مقدمته دراسة تحليلية، وبحثت فى جانبين يتعلقان بإثبات وجهته النحوية، هما: المصطلحات النحوية التى كان فيها خلاف بين المذهبيين: الكوفى والبصرى،

والمسائل النحوية التي اختلف فيها المذهبان أيضا. فتقرر لي عين يقين ميله إلى الجانب البصرى، إذا كان يستعمل مصطلحاتهم، ويذهب مذهبهم في كثير من المذاهب الخلافية وقد جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتفقوها خاتمة تتلوها الفهارس. تحدثت في المبحث الأول عن حياته، وما يتصل بها من حيث الاسم، والمولد، والنشأة، والمكانة العلمية، وتاريخ الوفاة، ثم تحدثت في المبحث الثاني عن مصطلحاته التي كان يستخدمها في مقدمته، وفي المبحث الثالث ذكرت موقفه من المسائل الخلافية التي كسنت بين المذهبين، أما الخاتمة فقد بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها أثناء البحث، ثم أتبعتها بفهارس المصادر والمراجع وأتمنى أن تضيف هذه الدراسة إلى المكتبة النحوية مادة جديدة يستفاد منها فسي بنساء جديد. و أسأل الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا، ويوفقنا في جميع أمورنا، فمسنه العون، وإليه المرجع، وعليه التوكل، وله الأمر من قبل ومن بعد (ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا).

المبحث الأول: حياته

ابن أجروم هو^(١): أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المغربي، المالكي، المعروف بابن أجروم -بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم، والراء المشددة وهو من أسرة تنتسب إلى "صنهاجة، إحدى قبائل العرب"^(٢)، وقد كانت هذه الأسرة تسكن ضواحي بلدة "صفروى"^(٣) إلا أنه ولد بمدينة فاس عام ٦٧٢هـ = ١٢٧٤م ويكنى بابن أجروم، وهى الكنية التي تميزه عن غيره من النحاة، وكلمة أجروم تعنى بلغة البربر: الفقيه الصوفى، وقيل: إن جده داود كان أول من عرف بهذا اللقب^(٤). كما أنه يكنى بأبى عبدالله، ويبدو أنه اكتسبها من ابن له يدعى عبدالله ولكن الذين ترجموا له -فيما وقع بين يدي -لم يذكروا لنا شيئا عنه ولا عن زواجه أو أبنائه. كما أن نشأته يكتنفها الغموض، وإن كانت لا تخرج عن المؤلف في ذلك الزمان بأن يبدأ الصبى خطواته الأولى في طريق العلم بحفظ القرآن الكريم، مع شئ من مبادئ القراءة والكتابة، ثم دراسة العلوم الدينية مسن تلقى للقراءات وحفظ للأحاديث، ودراسة للفقهاء، بالإضافة إلى الأدب وعلوم

اللغة وقد تتلمذ على يدى الإمام النحوى شهير أبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى المتوفى بالقاهرة سنة (٥٧٤٥ - ١٣٤٥ م) ، فقد قيل إنه درس بفاس ، ثم قصد مكة المكرمة حاجا ، وهو عائد مسر بالقاهرة فدرس على أبى حيان وأجازه ، ثم عاد إلى فاس ، وتصدر للتدريس ، فكان يعلم النحو والقرآن بجامع الأندلس بفاس ، وقد كان ملما بكثير من العلوم ، فقد كان فقيها ، وأديبا ، وعالما بالرياضيات ، ونحويا ، ومتبحرا فى ضبط القراءات والتجويد حتى إنه ألف شرحا لمنظومة الشاطبى التعليمية فى القراءات والتجويد ، بخلاف مصنفاته الأخرى وجملة أراجيزه فى هذين العلمين . وقد اشتهر بالبركة والصلاح ، يدل على ذلك انتفاع كثير من الناس بمقدمته التى أضفت عليه شهرة واسعة ، وبوآته مكانة رفيعة فى الدرس النحوى ، ويقال إنه ألفها وهو بمكة مستقبلا الكعبة ، فكتب الله لها الذيوع والانتشار حتى أصبحت ملء السمع والأبصار ، وأقبل عليها طلاب العلم يحفظونها ، ويدرسون شروحها . وقد أجمع الذين ترجموا له على أنه توفى بمدينة فاس فى يوم الأحد الموافق عشرين من شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة من الهجرة ، ودفن بها فى الحى الأندلسى قريبا من باب الجيزيين الذى يعرف اليوم بباب الحمراء . ولم يشذ عن هذا التاريخ سوى ما ذكره السخاوى فى " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع " حين قال : قال لى بعض فضلاء المغاربة إن وفاته تقرب من سنة عشر وثمانمئة وفيه نظر^(٥) . وواضح أنه لم يعتمد هذا القول ، إذ يبتعد عن تاريخ وفاته الحقيقى بأكثر من ثمانين عاما ، فضلا عن أن قائله مجهول بالنسبة لأهل العلم فلا يعول على قوله .

ولقد سبق كثير من النحاة ابن أجروم فى وضع مثل هذه المقدمة ، إذ أقدم النحاة فى القرن الرابع السهجرى وما بعده على وضع المتون المختصرة ، والنظومات ، والأراجيز فى علم النحو ، لتسهيل تعليمه ، وتيسير حفظ أصوله وقواعده ، بعد اتجاه الناس إلى طلب علوم العربية وإنكابهم عليها ، وكانت هذه المتون تتميز بالاختصار والدقة والإحكام ، والشمول لكل أبواب النحو ، والعرض السهل ، والشواهد الواضحة ، والأمثلة البسيطة التى يسهل على الدارس استيعابها ، وقد حُلت من التفريعات ، والتعليقات ،

والخلافاً المذهبية ، والمسائل الافتراضية ، التي وجدت في كتب النحو المطولة ، كالمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشرح الكافية للرضي ... وكان من أوائل هذه الكتب التعليمية : الموجز في النحو لابن السراج ، والجمل لأبي قاسم الزجاجي - الذي اهتم به الأندلسيون حتى إنهم ألفوا عليه أكثر من عشرين شرحاً - وكذلك الإيضاح في النحو والتكملة في الصرف وهما لأبي علي الفارسي ، واللمع لابن جنى وتوالت هذه الكتب التعليمية في القرون التالية ، حتى إذا ما جئنا إلى بداية القرن الثامن الهجري وجدنا ابن أجروم يضع مقدمته التي اشتهرت بالأجرومية ، والتي تعد من أشهر المتون النحوية التي وضعت للمبتدئين ، فقد كانت مقدمة موجزة تضم أبواب النحو بأسلوب سهل ، وتعرض المادة العلمية بدقة وإحكام ، وقد اهتم كثير من العلماء بشرحها ، وتعليق الحواشي على شروحها ، مفسرين للدارسين ما غمض منها ، ومفصلين لهم ما أجمل فيها ، وقد تجاوزت هذه الشروح الستين شرحاً ، ووصل عدد الحواشي على أحد هذه الشروح - وهو شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) - ما يقارب العشرين حاشية ،^(٦) وقد ترجمت إلى عدة لغات ، وطبعت عدة طبعات في أوروبا ، بجانب طبعات فسي البلاد العربية لا حصر لها ، ولا توجد مكنية في العسالم تضم مخطوطات عربية إلا بها نسخ منها .

المبحث الثاني: (مصطلحاته)

المصطلحات النحوية هي أعلام على معان وموضوعات يطلقها علماء النحو فيفهما المتلقون . ولم تظهر هذه المصطلحات كاملة ناضجة بالصيغ التي نعرفها اليوم ، وإنما مرت بمراحل مختلفة -تماماً كمسائل النحو- فبدأت بسيطة على يد الخليل بن أحمد الذي وضع مجموعة منها ، كالرفع في أواخر الكلمات المنونة ، والضم في أواخر الكلمات غير المنونة وكالوقف والإمالة والتفخيم وغيرها ، ثم نمت ونضجت واعتراها بعض التبديل والتغيير بعد ظهور المدرسة الكوفية التي نشأت بعد قرن من الزمان على نشوء المدرسة البصرية ، وبدأت مصطلحات جديدة في الظهور تميز

بها الكوفيون : واتخذوها نقولاً عندهم ، مثل المكنى والكنابة ويقصدون به
 الضمير أو المضمرة عند البصريين . ونحو المفسر أو التفسير الذى يسميه
 البصريون : التمييز ، والصفة أو المحل التى هى عند البصريين الظرف
 وبالنسبة لابن آجروم فقد تتبعت مصطلحاته التى استعملها فى مقدمته
 فوجدت أن المصطلحات التى كان فيها خلاف بين المذهبين كان يستخدم منها
 المصطلحات البصرية ولم يستعمل من مصطلحات الكوفيين سوى مصطلح
 واحد هو (الاسم المبهم) الذى يسميه البصريون : (اسم الإشارة) ، أما
 المصطلحات الخاصة بالكوفيين والتى ليس لها مقابل عند البصريين - مثل :
 الخلاف والصرف والخروج - فلم يستعمل منها شيئاً ، مما يستدل على أن
 وجهته كانت بصرية خالصة ، ومن أمثلة المصطلحات البصرية التى
 استخدمها :

- مصطلح البديل الذى يسميه الكوفيون : الترجمة أو التبين أو التكرير أو
 المردود ، فهذه كلها مصطلحات لسمى واحد عند البصريين هو البديل .
 يقول الفراء فى معانى القرآن (١٧٩/١) عند إعرابه لقوله تعالى : (والله
 على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (آل عمران / ٧٦) : " إن
 جعلت (من) مردودة على خفض (الناس) فهو من هذا " ، فسهو يجعل
 (من) بدلا من (الناس) ولكنه يسمى البديل : مردوداً . ويقول (٤١٨/١)
 عند قوله تعالى : (لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) (العلق / ١٦ ، ١٥) :
 (ناصية) على التكرير كما قال : (إلى صراط مستقيم صراط الله) المعرفة
 ترد على النكرة بالتكرير والنكرة على المعرفة " ، فهو يسمى البديل تكرر
 أيضا . ويقول ثعلب فى مجالسه (٢٠/١) عند شرحه لقوله تعالى : (فذلتك
 يومئذ يوم عسير) (المدثر / ٩) : (يوم عسير) ترجمة (يومئذ) ، فسهو
 يسمى البديل : ترجمة . وفى شرح الأشمونى : " وأما الكوفيون فقال
 الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبين . وقال ابن كيسان : يسمونه
 بالتكرير .^(٧) ولم يذكر ابن آجروم شيئاً من هذه المصطلحات ، وإنما استعمل
 مصطلح البصريين صراحة . فقال ص ٣٦ : ٣٧ : (باب البديل) : إذا أبدل
 اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه ، وهو على أربعة أقسام :
 بديل الشيء من الشيء ، وبديل البعض من الكل ، وبديل الاشتمال ، وبديل الغلط

مصطلح الضمير أو المضمَر , الذى يسميه الكوفيون : الكناية أو المكنى^(٨) يقول الفراء فى معانى القران , عند قوله تعالى: (فأتوا بسورة من مثله) (البقرة/٨٥) : الهاء كناية عن التران" . ويقول ابن أجروم فى مقدمته ص ٣٣ : " والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمَر , نحو : أنا , وأنت , والاسم العلم ..."

مصطلح المنصرف وغير المنصرف , الذى يسميه الكوفيون : المجرى وغير المجرى . يقول الفراء فى كتابة المذكر والمؤنث : والموسى يجرى ولا يجرى " , أى : يجوز فيها الصرف وعدمه , ويقول فى معانى القران (٤٢٨/١) عند قوله تعالى: (ولقد نصرمك الله فى مواطن كثيرة) (التوبة/٥): "تصبت المواطن لأن كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يجرى" . ويخالفهم ابن أجروم ويستعمل مصطلح البصريين فيقول ص ١٧: " فاما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع : فى الاسم المفرد والمنصرف , وجمع التكسير والمنصرف , وجمع المؤنث السالم ... وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف "

مصطلح الظرف الذى يسميه الكوفيون : الصفة أو المحل^(٩) يقول الفراء فى معانى القران (٢٨/١): " فإذا كان ما قبل الفاء اسما لا فعل فيه , أو محلا , مثل قوله : عندك , وعليك , وخلفك . أو كان فعلا ماضيا .." فهو يستعمل مصطلح المحل ويريد به الظروف^(١٠) , والكسائي يسميه : الصفة^(١١) ,

وابن أجروم لا دخل له بالمصطلحين , وإنما يستعمل مصطلح البصريين فيقول ص ٢٨: " المنصوبات خمسة عشر , وهى : المفعول به والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان ..." , ويقول ص ٣٧: " باب (ظرف الزمان وظرف المكان) ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير: (فى) ..." . مصطلح التمييز الذى يسميه الكوفيون : المفسر أو التفسير . يقول الفراء فى معانى القران(٧٩/١) :

والمفسر فى أكثر الكلام نكرة , كقولك : ضقت ذرعا... فهو يستعمل مصطلح المفسر ويريد به التمييز , الذى هو مصطلح البصريين والذى يستخدمه ابن أجروم فيقول ص ٣٧.٤١: " المنصوبات خمسة عشر والحال والتمييز

والمستثنى... " , ويقول ص ٤١ : (باب التمييز) التمييز هو الاسم...
يميز بين علامات الإعراب والبناء , فيجعل الرفع والنصب والجر والجزم
للمعرب , والضم والفتح والكسر والسكون للمبني^(١٢) . خلافا للكوفيين الذين
كانوا لا يفرقون بين ما هو للبناء وما هو للإعراب , فيذكرون ألقاب
الإعراب في المبني , وألقاب البناء في المعرب , ولا يفرقون بينهما^(١٣)
فالفراء في كتابه معاني القرآن نجده -مثلا- في قوله تعالى : (فيشرناها
باسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) (هود/٧١) يستعمل كلمة النصب ليبدل
بها على الفتح -علامة البناء- فيذهب إلى أن (يعقوب) وجهها الرفع
ولكن القراءة بالنصب , فيقول : " ومن نصب نوى به النصب " , وهو
يقصد : من فتح , لأن حركة الباء بالفتح , فالاسم في موضوع نصب على
الاتباع أو تقدير فعل , وعلامة هذا النصب الفتحة لأنه ممنوع من
الصرف^(١٤)

يستخدم مصطلحات المفعولات المختلفة^(١٥) , خلافا للكوفيين الذين لا يعترفون
من المفاعيل إلا بالمفعول به , ولا يرون ما يعرفه البصريون من (المفعول
معه) , و (المفعول لأجله) و (والمفعول المطلق) , وإنما يرون أن الفعل
له مفعول واحد هو المفعول به , وبأقي المفاعيل عندهم ليس شيء منها
مفعولا , وإنما شبه بالمفعول^(١٦)

وأحيانا يستخدم مصطلح المذهبين : فتارة يستخدم مصطلح الجار والمجرور
والجر , وتارة أخرى يستخدم مصطلح الخافض والمخفوض والخفض^(١٧) ,
والمشهور أن الأول للبصريين , والثاني للكوفيين^(١٨) , وإن كان
المصطلحان من وضع الخليل ومصطلحا ته , غير أن الكوفيين توسعوا في
الخفض فاستعملوه في المنون وغير المنون^(١٩).

يستعمل مصطلح (النعت) , وبعضهم يرى أنه مصطلح كوفى يقابله عند
البصريين (الصفة) , والأمر بخلاف ذلك , فهو مصطلح يكاد يكون بصريا
مولدا ونشأة , فقد تكرر وروده في كتاب سيبويه بجانب مصطلح (الصفة)
مما يدل على أنه ليس خاصا بالكوفيين , بل إن الفراء استعمل المصطلحين:
(النعت) (الصفة) ولكن الأول بكثرة^(٢٠) , فقد قال في معاني القرآن (٧/١)

في قوله تعالى :

(غير المغضوب عليهم) (الفاتحة/٧): "بخفض (غير) لأنها نعت للذين لا للهاء والميم من (عليهم)، وإنما جاز أن تكون (غير) نعتا لمعرفة، لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام". وقال (٢٠٦/٢) في قوله تعالى: (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) (الأنبياء/١٥): "والمبارك رفع صفة الذكر". وكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين استعمل المصطلحين، ولكن مصطلح (النعته) كان هو الأكثر استعمالا في كتب النحاة حتى الذين يعدون ضمن المذهب البصري. (٢١)

والمصطلح الوحيد الذي استعمله من الكوفيين هو (الاسم المبهمة) الذي يسميه البصريون: (اسم الإشارة) (٢٢)، واستخدام مصطلح واحد منهم لا يعنى أنه يذهب مذهبه فيعد منهم، لأن كثيرا من المصطلحات الكوفية تردت في كتب البصريين: فمثلا المبرد أطلق على التمييز اسم التبيين، والتفسير، والمبين، والمفسر وابن السراج استخدم في كتابة الأصول: الحجد، والمفسر (٢٣) والنسق، والمكنى (٢٤) وكلها مصطلحات كوفية ولم يعد من الكوفيين بل إن سيبويه سمي في كتابة أسماء الإشارة بالأسماء المبهمة، وفي كل ما سبق يتضح لنا أنه بصري النزعة: فبالنسبة للمصطلحات التي اختلف فيها المذهبان رأيناه يستخدم المصطلحات البصرية، ولم يستعمل من المصطلحات الكوفية سوى مصطلح الاسم المبهمة، وهذا لا يدخله في دائرة الكوفيين. وبالنسبة للمصطلحات الكوفية الخالصة مثل: الخلاف، والصرف، والخروج، لم يرد شيء منها في مقدمته، مما يؤكد نزعة البصرية، التي ستوضح أكثر في المبحث الثالث عندما نرى أنه سار على نهج البصريين في كثير من المسائل التي كان فيها خلاف بين المذهبين.

المبحث الثالث: المسائل الخلافية

اختلف المذهبان: البصري والكوفي في كثير من المسائل النحوية بسبب اختلافهم في طريقة دراستها ومعالجة قضاياها، ودراسة هذه المسائل تعين على معرفة اتجاه النحوي الذي كان يسلكه ومذهبه الذي كان يستمد منه مباحثه. وبالنسبة لابن أجيروم فإنه قد تابع البصريين في كثير من هذه

المسائل الخلافية مما يؤكد انه بصرى المذهب ، ومن هذه المسائل :

(إن) وأخواتها تنصب اسمها وترفع خبرها ، نحو : "إن زيدا كريماً" ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر ، وإنما هو باق على رفعه الأول واحتجوا على ما ذهبوا إليه بأن هذه الأحرف تشبه الفعل ، وبهذه المشابهة تكون فرعا عليه ، وبالتالي فهي أضعف منه لأن الفرع دوما يكون أضعف من الأصل ولذا يجب ألا تعمل في الخبر ، حتى لا تتساوى مع الأصل ، وعلى هذا فالخبر باق على رفعه الأول قبل دخولها . أيضا لا يجوز لنا أن نقول : "إن كريماً زيدا" ، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها ، ولما امتنع هذا بالإجماع دل على أن الخبر ليس بمعمول لها . واحتج البصريون على ما ذهبوا إليه بأن هذه الأحرف عملت في الخبر ، لأنها أشبهت (كان) الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعلمن عملها معكوسا ، ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول مقدم وفاعل مؤخر تنبيها على الفرعية^(٢٥) وتابع ابن أجزوم البصريين فيما ذهبوا إليه ، فقال "أما (إن) وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر"

الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم لأنه يعرف بشيئين : بالعين والقلب ، فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم - أي : اسم الإشارة - فترتيب المعارف كما يلي : أعرف المعارف الاسم المضمر ، إذ لا يضمم إلا وقد عرف ، ولذا لا يحتاج إلى وصف كغيره من المعارف . ثم العلم إذ الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من نوعه . ثم الاسم المبهم ، لأنه يعرف بالعين والقلب ثم الاسم الذي فيه الأسف والسلام ، لأنه يعرف بالقلب فقط . ثم ما أضيف إلى أحد من هذه المعارف ، لأن تعريفه من غيره ، و على قدر ما يضاف إليه . و ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم اعرف من الاسم العلم لأنه يعرف بشيئين بالعين وبالقلب أما الاسم العلم فإنه يعرف بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد . كما أن الاسم العلم يقبل التنكير ، كما في قولنا : (مررت بزيد العاقل وزيد آخر) ، بخلاف الاسم المبهم الذي لا يقبل التنكير وما لم يقبل التنكير اعرف مما يقبل التنكير . ورد عليهم البصريون بأن الأصل في الاسم

العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره، فلا يكون له مشارك فأشبهه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من الاسم المبهم فكذلك ما أشبهه^(٢٦) وتابع ابن أجروم البصريين فيما ذهبوا إليه فقال في مقدمته ص ٣٠:٣٣: (والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضممر نحو أنا وأنت ، والاسم العلم نحو : زيد ومكة ، والاسم المبهم نحو : هذا وهذه وهؤلاء ، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل والغلام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة

الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله ، ولا يجوز تقديمه على فعله مع بقاء فاعليته ، خلافا للكوفيين الذين أجازوا ذلك إذ ذهبوا إلى جواز تقديم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزبء :

(ما للجمال مشيها ونيدا) حيث رفع (مشيها) على انه فاعل لـ (ونيدا) الصفة المشبهة الواقعة حالا ولا يصح كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له في اللفظ إلا (ونيدا) وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بـ (ونيدا) مقدما عليه ولكن البصريين أولوا هذا الشاهد على أن (مشيها) مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده والتقدير : مشيها يظهر -أو : يكون -ونيدا . وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبيين في التنئية والجمع ، فالبصريون يقولون مثلا: "الزيدان قاما"، والمحمدون قاموا ، والكوفيون يقولون : الزيدان قام، والمحمدون قام . بالإفراد فيهما ، وهذا لا يجوز عند البصريين^(٢٧) . وقد تابع ابن أجروم البصريين في هذه المسألة دون أن يصرح أو يشير إلى الخلاف وإنما وضع ذلك من خلال تعريفه للفاعل إذ قال ص ١٦ : "الفاعل : هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله"

المستثنى في الكلام التام غير الموجب نحو: " ما قام أحد غلا زيدا" يعرب تابعا للمستثنى منه على انه بدل بعض من كل ، خلافا للكوفيين الذين أعربوه عطف نسق لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة . وقد اعترض أبو العباس ثعلب على رأي البصريين قائلا : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل يجب أن يكون مطابقا للمبدل منه إثباتا ونفيا وأجاب بعض البصريين كالسيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البديل أن

يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الضمير والنعته
نفيا وإثباتا ، نحو : " مررت برجل لا كريم ولا شجاع " كما أن بدل البعض
يكون الثاني فيه مخالفا للأول في المعنى كما فسى قولنا : " رأيت القوم
بعضهم " ، فقولى أولا : " رأيت القوم " مجاز ، ثم بينت ، بعد ذلك من رأيت
منهم^(٢٨) وقد تابع ابن أجيروم البصريين فيما ذهبوا إليه ، فقال ص ٤٢ ،
٤٣ : " فالمستثنى بالألا ينصب إذا كان الكلام تاما موجبا نحو قولك : قام القوم
إلا زيدا ، وخرج الناس إلا عمرا وإن كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البديل
والنصب على الاستثناء نحو قولك : ما قام أحد إلا زيد ، وإلا زيدا .."
لا يكون التمييز إلا بعد تمام الكلام ، فلا يتقدم على عامله ، خلافا للكوفيين
الذين أجازوا تقديمه على عامله المنصرف . فقد ذهب البصريون إلى عدم
جواز تقديم التمييز على عامله المنصرف ، نحو " تصيب زيد عرقا " ،
وحسن زيد غلاما " ، وتابعهم ابن أجيروم في ذلك ، فقال ص ٤١ : " التمييز
هو الاسم المنصوب المفسر لما اتبهم من الذوات ، نحو : تصيب زيد عرقا ،
وتفقا بكر شحما ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام . وذهب الكوفيون إلى جواز
ذلك محتجين بالسماع والقياس : فمن السماع قول الشاعر :

(أتهدج سلمى بالفراق حبيها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب)

فقد قدم التمييز (نفسا) على عامله المنصرف (تطيب) . ومن القياس
على اعتبار أن هذا العامل فعل منصرف فيجوز تقديم معموله عليه كسائر
الأفعال المنصرفة التي يجوز تقديم معمولها عليها ، نحو : زيدا ضرب محمدا ،
مبتسما جاء بكر واحتج البصريون على ما ذهبوا إليه بأن التمييز المنصوب
بفعل متصرف في مثل قولنا : " تصيب زيد عرقا " ، " وحسن بكر غلاما " ،
هو الفاعل في المعنى - فالمتصيب هو العرق والذي حسن هو الغلام وليس
بكر - وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان
يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . وأيضا لأن التمييز
يشبه النعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه^(٢٩)
الأفعال الثلاثة : ماض ومضارع وأمر ، خلافا للكوفيين والاختلاف الذي ذهبوا
إلى أنهما قسمان فقط : ماض ومضارع ، وأما الأمر فإنه مقتطع من
المضارع وليس أصلا برأسه ، فهم يرون أن الأمر أصله فعل مضارع

ودخلت عليه لام الجزم فأتجزم بها ثم استقلوا مجيء اللام فيه لكثرة دوراته

على الألسنة فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف (٣٠)

جمع المونث السالم ينصب بالكسرة خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى جسواز نصبه بالفتحة مطلقاً ، وقد رأى البصريون أنه ينصب بالكسرة مع تساتي الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره (٣١) .

(كان) وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى انه باق على رفعه الأول ، وعلى مذهبه يلزم أن يكون الفعل ناصباً غير رافع ، وهذا لا نظير له مما يقوى مذهب البصريين وثمرة الخلاف تظهر في نحو قولنا : " كان زيد قائماً وعمرو جالساً " فلا يجوز مثل ذلك عن الكوفيين ، لأنه يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويجوز عند البصريين لأن العامل عندهم واحد (٣٢)

الجزء الثاني المنصوب بعد (كان) وأخواتها منصوب على انه خبر لها خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى انه منصوب على الحال والبصريون محقون فيما ذهبوا إليه لأن خبرها لا يستغنى عنه وقد يرد مضمرًا ومعرفةً وجسامداً ، وليست هذه أمور للحال (٣٣)

(لا) النافية للجنس إذا كان اسمها مفرداً فإنه يكون مبيناً ، خلافاً للكوفييين الذين ذهبوا إلى أنه معرب . فقد قالوا: إن حركة أسم (لا) إعراب وحذف تنوينه تخويفاً (٣٤)

الحال لا يكون إلا نكرة خلافاً للكوفيين الذين أجازوا مجيئها معرفة ، واشترط البصريون ذلك لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة ويكون صاحبها معرفة ، فلو أتت معرفة توهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحمل غيره عليه (٣٥) .

التمييز واجب التنكير خلافاً للكوفيين الذين أجازوا مجيئها معرفة مسنونين على صحة ذلك بشواهد منها قوله تعالى : (إلا من سفه نفسه) البقرة / ١٣٠ ، وقوله (بطرت معيشتها) القصص / ٥٨ ، وقول العرب : " وجع زيد

بطنه) وقد تأول البصريون هذه الشواهد (٣٦) .

(حتى) حرف عطف خلافاً للكوفيين الذين أنكروا العطف بها وذهبوا إلى أنها حرف ابتداء وما بعدها معرب بإضمار عامل (٣٧) .

المنادى المفرد العُلم مبنى على ما يرفع به ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه معرب مرفوع بدون تنوين ، ورد عليهم بأنه لو كان معرباً لكان منصوباً لأنه مفعول في اللفظ أو في المعنى ولم يحذف تنوينه كما لم يحذف تنوين النكرة غير المقصودة^(٣٨).

أما المسائل التي تابع فيها الكوفيين فهي ما يلي :

فعل الأمر معر بمجزوم خلافاً للبصريين الذين ذهبوا إلى أنه مبنى . فالكوفيون يرون أنه معرب مجزوم بلام الأمر ، وحذفت منه مع حرف المضارعة تخفيفاً فالأصل في (قم) و(أعد) : (لتقم) و(لتأعد) ، وعُسل البصريون بناءه بزوال مقتضى الإعراب منه وهو حرف المضارعة وابن آجروم ليس وحده من نجاة عصره الذي تابع الكوفيين في هذه المسألة فقد تابعهم ابن هشام صراحة في المعنى حيث قال : " وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النسهي ولم يدل عليه إلا بالحرف.... " ^(٣٩)

(كيفما) يجازى بها كما يجازى بـ (متما) و(أينما) .. خلافاً للبصريين الذين ذهبوا إلى عدم جواز ذلك لأنها لا يجوز الإخبار عنها ولا يعود إليها ضمير كما في (من) و(ما) و(أى) و(مهما) ، كما أن جوابها لا يكون إلا نكره - وباقي أخواتها يكون جوابها نكرة ومعرفة ، فلما قصرت عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة^(٤٠).

الجر لـ (رب) المحذوفة خلافاً للبصريين الذين ذهبوا إلى أنه لو أو (رب)^(٤١) نواصب المضارع عشرة هي : أن ، ولن ، وئذ ، وكى ، ولام كسى ، ولام الجود ، وحتى ، والفاء ، والواو ، وأو^(٤٢) فقد جعل الأحرف (الفاء والواو وأو وحتى واللام) هي الناصبة للمضارع بنفسها

وهو في هذا يتفق مع الكوفيين غير الفراء - الذين ذهبوا إلى أنها ناصبة للمضارع بنفسها (إلا الفاء) فإن المضارع ينصب بعدها على الخلاف وذهب الفراء إلى أن المضارع بعد الواو ينتصب على الصرف^(٤٣) وذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع بنفسه أربعة فقط (أن) و(لن) و(إذن) و(إلى) ، وبقيّة الأحرف ينتصب المضارع بعدها بـ (أن) المصدرية

المقررة: وقد استدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأن (حتى) تكون بمعنى (كى) و (كى) تصنف بمعنى (إلى) فتقوم حينئذ مقام (إلى أن) و (أن) تعضب , وكذلك (لام التعليل) تدل على معنى (كى) فيجب أن تأخذ حكمها فتنعبس بنفسها , وخالفهم البصريون فيما ذهبوا إليه محتجين بأن (حتى) من عوامل الأسماء فلا تكون من عوامل الأفعال , وردوا قياس الكوفيين (اللام) على (كى) بأن اللام تكون حرفى جرّاء وهى دالة على التعليل أيضا وليس حمل اللام عليها فى حال النصب بأولى من حملها عليها فى حال الجر وقد اتفق ابن ابروم مع الجرمى من البصريين فى جعل (الفاء) و (الواو) ناصبين للمضارع بنفسها وخالف بقية البصريين الذين ذهبوا إلى أن المضارع بعدهما منصوب بأن المصخرة لأن الأصل فى الواو أن تكون حرف عطف والأصل فى حروف العطف ألا تعمل لأنها غير مختصة إذ ندخل تارة على الاسم وتارة على الفعل . وخالف أيضا الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن المضارع ينتصب بعد فاء السببية على الخلاف وبعد واو المعية على الصرف^(١١)

وفى كل ما سبق يتضح لنا عن يقين وقوف ابن ابروم إلى جانب البصريين , وتأثره بهم , واستمداد كثير من مباحثه النحوية من أصولهم وجوانبهم . ولم يمنعه ميله إلى جانبهم والأخذ بأراء علمائهم من الوقوف مع الكوفيين فى بعض المسائل حينما كان يرى أن الحق معهم , لكن تأبيده لهم كان قليلا جدا إذا ما قورن بتأبيده للبصريين , فقد وقف معهم فى ثلاث مسائل كما رأينا , بينما وقف مع البصريين فى أربع عشرة مسألة أى بنسبة ٨٥% من مجموع المسائل التى وردت فى مقدمته وكان فيها خلاف بين المذهبين , وهذا يؤكد أنه بوجه عام بصرى المذهب , للبصريين فى الدراسة النحوية وليس كما زعم السيوطى فى بغيته من أنه توفى , ولاغرابسة فى ذلك , فالمذهب البصرى هو الذى كتبت له السيادة والشيوخ فى القرون المتأخرة .

خاتمة:

بعد دراسة مقدمة ابن ابروم التى تعد أشهر كتبه دراسة تحليلية اتضح لنا أن صاحبها كان أشد تأثرا بالبصريين من الكوفيين , إذا كان ينزع كثيرا إلى الأخذ بأراء البصريين : يتكلم بمصطلحاتهم , ويسير سيرهم فى

كثير من المسائل التي اختلف فيها المذهبان . وإذا كان قد وافق الكوفيين في بعض المسائل نشأته في هذا شأن جل النحاة المتأخرين : يأخذون من المذهب البصرى عامة ومن الكوفى أحيانا قليلة ...

الهوامش :

- (١) انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٢٣٨ : ٢٣٩ و شذارات الذهب لابن العماد ٦ / ٦٢ , الضوء اللامع فسى علماء القسرن التاسع للسخاوى ٩ / ٨٢ : ٨٣ , الأعلام للزركلى ٧ / ٢٦٣ , دائرة المعارف الإسلامية ١ / ١٩٠ : ١٩٣ (ط دار الشسعب مسادة ابن آجروم) , تاريخ الأدب العربى ٧ / ٤١٢
- (٢) فى القاموس المحيط مادة (صيخ) : "صنهاجة بكسر الصاد" , وفى تاج العروس ٢ / ٦٧ : " قال ابن دريد : بضم الصاد ولايجوز غيره " , وزاد الزبيدى : " وأجاز جماعة الكسر , وقال شسيخنا : والمعروف عندنا الفتح خاصة فى القبيلة , لا يكادون يعرفون غيره "
- (٣) وقد ترجم له السخاوى صاحب الضوء اللامع فى تاريخه الكبير فيمسن لم يسم جده مما يناعر فيه ٨٣ / ٩
- (٥) الضوء اللامع ٩ / ١٠٣
- (٦) انظر بعض هذه الشروح والحواش فى تاريخ الأدب العربى ليرى كلمان ٧ / ٤١٢
- (٧) انظر ٢ / ٤٣٥ وكذلك ٢ / ٢٦١ . والمدرسة الكوفية ص ٣١٠
- (٨) انظر مجالس تلعلى ص ٣٣٢ , وشرح المفصل ٣ / ٨٢ . والمدرسة الكوفية ص ٣١٤
- (٩) انظر الانصاف ١ / ١٥ , والمدرسة الكوفية ٣٠٩ : ٣١٠
- (١٠) وانظر ايضا ١ / ٣١ , ٣٧٥
- (١١) انظر المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٩ الهامش .
- (١٢) انظر الاجرومية ص ١١ , ١٢ , ٤٤ .
- (١٣) انظر شرح ابن يعيش ١ / ٧٢ , وشرح الكافييه للرضى ٢ , ٣ . والمدرسة الكوفية ص ٣١٥

المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج - العدد السابع والعشرون - الجزء الأول مارس ٢٠٠٤م

(١٤) وانظر معانى الفراء الفراء ١ / ١٣٦ ، ٢٢٤ ، ٢ / ١١٧ .

... ١١٥ ، ١٠ / ٣ ، ١٥٤

(١٥) انظر المقدمة ص ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(١٦) انظر الهمع ١ / ١٦٥

(١٧) انظر المقدمة ص ١٩ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٦ .

(١٨) انظر الاتصاف فى المسألة رقم (١٠١) ، وشرح المفصل ٤ / ٧٤

(١٩) انظر السابق

(٢٠) انظر معانى الفراء ١ / ٤٤ ، ٥٥ ، ٢ / ١٤٠ ، ١٤٦ ، ٣ / ٩٠ .

(٢١) انظر الهمع ٢ / ١١٦ ، والمدرسة الكوفية ص ٣١٤ .

(٢٢) (الاجرومية ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، وانظر الهمع ٢ / ١١٦ .

والمدرسة الكوفية ص ٣١٤

(٢٣) انظر المعتضب ٣ / ٣٢٠ ، ٣٦

(٢٤) انظر الأصول ١ / ١٦٨ ، ٢ / ٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ .

(٢٥) انظر الاتصاف ١ / ١٧٦ ، والهمع ١ / ١٣٤

(٢٦) انظر الاتصاف ص ٧٠٧ والأشمونى ١ / ١٥٧ ، ١٠٧ .

(٢٧) انظر التصريح ١ / ٢٧١ ، والأشمونى ٢ / ٤٦ ، والهمع ١ / ٥٩ .

(٢٨) (التصريح ١ / ٤٣٩ ، والأشمونى ٢ / ١٤٥ ، والهمع ١ / ٢٢٤ .

(٢٩) انظر الاتصاف ٢ / ٨٢٨ ، والمقيض ٣ / ٣٦ ، والتصريح ١ /

٤٠٠ والأشباب والتطائر ، ٢٢٨ / ٢ والأشمونى ٢ / ٢٠٠

(٣٠) انظر الاجرومية ص ١٩ ، ٢٠ ، والاتصاف ١ / ٥٢٤ ، والتصريح

١ / ٤٤ ، والأشمونى ١ / ٥٧

(٣١) انظر التصريح ١ / ٨٠ ، والهمع ١ / ٢٢ ، والأشمونى ١ / ٩٣ ،

والمقدمة الأجرومية ص ١٩

(٣٢) انظر الاتصاف ٢ / ٨٢١ ، والتصريح ١ / ١٨٤ ، والهمع ١ /

١١١ ، والأشمونى ١ / ٢٢٦ ، والمقدمة ص ٢٩

(٣٣) انظر السابق نفس الموضوع .

(٣٤) الاتصاف ١ / ٣٦٦ ، والتصريح ١ / ٢٣٩ ، والمقدمة ص ٤٤

(٣٥) (التصريح ١ / ٣٧٣ ، والهمع ١ / ٢٣٩ ، والأشمونى ٢ / ١٧٢ .

- (٣٦) المقتضب ٣ / ٣٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢٢٣ ، والتصريح ١ / ٣٩٤ ، والهمع ١ / ٢٥٢ ، والأشمونى ١ / ١٨٢ ، والمقدمة ص ٤٢
- (٣٧) انظر التصريح ٢ / ١٤١ ، والمقدمة ص ٣٤ .
- (٣٨) انظر المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن عثير ١ / ١٢٩ ، والتصريح ٢ / ١٦٧ ، والهمع ١ / ١٧٢ ، والأشمونى ٣ / ١٣٨ ، والمقدمة ص ٤٤ .
- (٣٩) انظر المعنى ١ / ١٨٩ ، والاتصاف ٢ / ٥٢٤ ، والتصريح ١ / ٥٥ ، والهمع ١ / ١٥ ، والأشمونى ١ / ٥٩ ، والمقدمة ص ٢٠ .
- (٤٠) انظر المقدمة ص ٢٥ والاتصاف ٢ / ٦٤٣ ، والأشمونى ٤ / ١٤ .
- (٤١) انظر المقدمة ص ٢١ والاتصاف المسألة (٥٥) ، والمرادى ص ٤٤٣ .
- (٤٢) انظر المقدمة ص ٢١ : ٢٣
- (٤٣) معانى القرآن للقراء ١ / ٣٣ ، ٣٤ ومعنى الصرف عنده : أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها كقول الشاعر : " لآتته عن خلق وتأتى مثله "
- (٤٤) انظر الاتصاف ٢ / ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، والأشمونى ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، والرضى ٢ / ٢٢٣ .

المصادر والمراجع :

- ١- الأشباده والتظار فى النحو لجلال الدين السيوطى - تحقيق طسه عبد الرعوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ط ١٩٧٥ م .
- ٢- الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلى - مطبعة النعمان - النجف ١٩٧٣
- ٣- الأعلام لخير الدين الزركنى - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٥٤ .
- ٤- الإتصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفييين لآبى البركات بن التبارى - تحقيق محمد على الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٨٢
- ٥- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطى - تحقيق

- محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٧٩.
- ٦- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي - طبعة القاهرة ١٣٣٠ هـ .
- ٧- تاريخ الأدب العربي تأليف كارل بروكلمان - أشرف على ترجمته د. محمود فهمي حجازي - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥
- ٨- دائرة المعارف الإسلامية طبعة دار الشعب (مادة ابن ابراهيم) .
- ٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - مطبعة المقدسي - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٠- شرح الأشموني على الكافية ابن مالك مع حاشية الصبان - طبع عيسى البابي الحلبي .
- ١١- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري طبع عيسى البابي الحلبي .
- ١٢- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٢م.
- ١٣- شرح المفصل لابن يعيش - القاهرة مطبعة المنيرية ١٩٣١م.
- ١٤- الضوء اللامع في علماء القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ١٥- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز ابادي - طبعة دار الشعب .
- ١٦- الكتاب لسبويه تحقيق عبدالسلام محمد هارون - القاهرة ١٩٧٧م .
- ١٧- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - دار المعارف مصر ١٩٦٠.
- ١٨- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - تأليف د. مسهدي المخترومي - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - طبعة ثانية ١٩٥٨م.
- ١٩- المذكر والمؤنث للفراء - تحقيق د. رمضان عبدالنواب - مكتبة دار التراث ١٩٧٥م.
- ٢٠- معاني القرآن للفراء - تحقيق الشيخ محمد علي النجار واخرين - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

- ٢١- مغنى اللبيب من كتب الأعراب لابن هشام الأنصارى، وبهامشه
حاشية الأمير، طبع عيسى البابى الحلبي، القاهرة.
- ٢٢- المقتضب لأبى العباس الميرد -تحقيق- محمد عبدالخالق عظيمه -
القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨هـ .
- ٢٣- المقدمة الأجرومية مع حاشية العنسماوى -طبع عيسى البسابى
الحنيني.
- ٢٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي -القاهرة
١٣٢٧هـ .